



اللجنة الدائمة للسكان التقرير السنوي 2015

ربيع الأول 1437 هـ - يناير 2016م

الفهرس

الصفحة	العنوان
3	تقديم
4	أولاً: السياسة السكانية
16	ثانياً: الدراسات والتقارير
26	ثالثاً: اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية
33	رابعاً: المشاركة في الفعاليات والنشاطات الداخلية والخارجية
38	خامساً: التوعية والإعلام
40	سادساً: الملاحق

تقديم

يسعدني أن أقدم للقارئ الكريم التقرير السنوي للجنة الدائمة للسكان، الذي يرصد حصاد عام كامل من الإنجازات التي حققتها اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2015 في المجالات التالية:

السياسة السكانية: تعرض هذه الفقرة ما تم إنجازه في المرحلة الأولى (أكتوبر 2014 - أكتوبر 2015) وفي الخطوات التحضيرية للمرحلة الثانية (أكتوبر 2015 - أكتوبر 2016) من مراحل تقييم برنامج عمل السياسة السكانية.

الدراسات السكانية: وتلخص هذه الفقرة ما جاء في الدراسة رقم (18) الموسومة بـ"السكان والمياه في دولة قطر"، وهي أحدث



إصدارات اللجنة ضمن سلسلة "دراسات سكانية".

اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية: تحتوي هذه الفقرة على استعراض موجز لأهم اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية التي نظمتها اللجنة خلال عام 2015، بما في ذلك احتفالها باليوم القطري للسكان في 27 أكتوبر 2015..

المشاركات في الفعاليات السكانية الداخلية والخارجية: تستعرض هذه الفقرة أهم أنشطة اللجنة ومشاركاتها في الفعاليات والنشاطات الوطنية والخليجية والعربية ذات العلاقة بالمسائل السكانية. التوعية والإعلام: تتضمن هذه الفقرة ما قامت به اللجنة من نشاطات في المجال الإعلامي، كمراجعة وتدقيق الخطة الإعلامية الخاصة بالسكان، وإصدار نشرة "سكان" الخ.

وأخيراً، وبمناسبة إصدار هذا التقرير، يطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير للخبراء والباحثين في المكتب الفني للجنة، ولنقاط ارتكاز السياسة السكانية، وممثلي الوزارات والهيئات الوطنية المشاركة في عضوية اللجنة، والجهات التي ساهمت في إعداد الدراسات والمسوحات السكانية، ومراسلي الصحف والوسائل الإعلامية، ولكل من ساهم في إنجاح أعمال اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2015م.

والله ولي التوفيق،،

الدكتور صالح بن محمد النابت

رئيس اللجنة

أولاً

السياسة السكانية

انتهاء المرحلة الأولى وبدء المرحلة الثانية من مراحل مشروع تقييم السياسة السكانية

أولاً) المرحلة الأولى

وفقاً للخطة الزمنية التي وضعها المكتب الفني للمرحلة الأولى والمتمثلة بتنفيذ الاستبيانات (*) الهادفة إلى تقييم برنامج عمل السياسة السكانية وتحديثه، بدأ المكتب الفني ومجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية في مطلع شهر يناير 2015 بتطبيقها، حيث تم الانتهاء من عملية جمع البيانات الخاصة ببعض الاستبيانات مع نهاية شهر مارس 2015 وبالبعض الآخر مع نهاية شهر أبريل 2015. وبعد الانتهاء من جمع البيانات الخاصة بكل الاستبيانات، بدأ المكتب الفني مطلع شهر مايو 2015 بإدراج نتائج كل الاستبيانات المنفذة في نماذج وقوالب منهجية تم إقرارها والتوافق عليها في اجتماع ضم خبراء المكتب الفني للجنة مع خبير من صندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن أمثلة هذه النماذج نذكر التالي:

نموذج رقم (1): فترة الأهداف والإجراءات حسب استبيان الرصد الخماسي (الواقع)

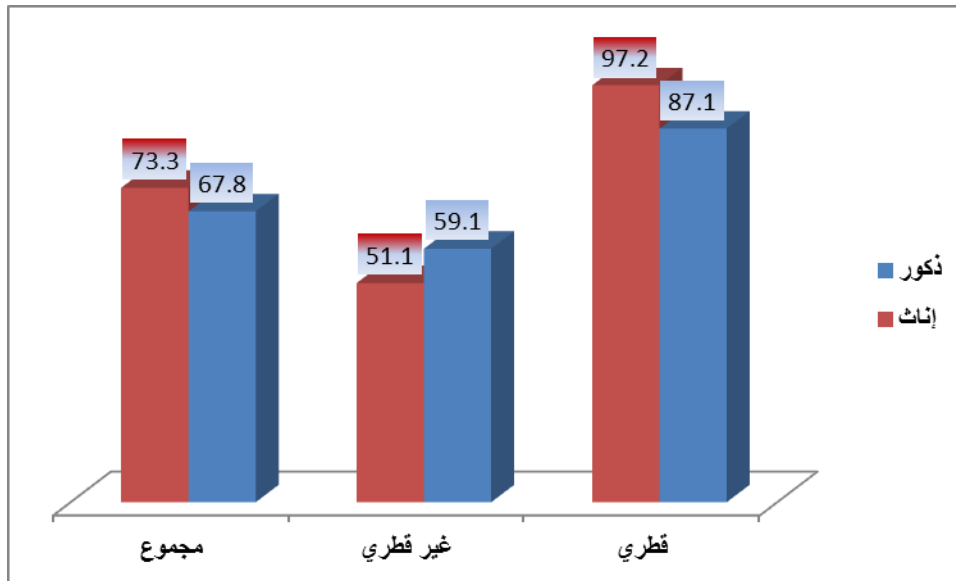
التقييم الأولي						برنامج عمل السياسة السكانية المعتمد عام 2009								نتائج متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية لعامي 2009 و 2014							
الهدف			الإجراء			لم ينفذ		قيد التخطيط		نفذ جزئياً		نفذ كلياً		الأهداف	الإجراءات						
يحذف	يعدل	يبقى	يحذف	يعدل	يبقى	2014	2009	2014	2009	2014	2009	2014	2009								

وبعد الانتهاء من تفرغ نتائج الاستبيانات في القوالب المنهجية المعدة سلفاً لهذا الغرض، قام المكتب الفني بمعالجتها تمهيداً لإدراج نتائج تحليلها في تقرير "التقييم السداسي الأول للسياسة السكانية"، ومن ثم صياغة البرنامج المعدل للسياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022)، وهو الهدف النهائي لمشروع التقييم الذي ينتهي في أكتوبر 2016.

(*) خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2014 إلى ديسمبر 2014 قام المكتب الفني للجنة بإعداد ثلاثة استبيانات كأدوات منهجية لتقييم برنامج عمل السياسة السكانية، حيث وجه الأول منها لمجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، وذلك بهدف معرفة وجهة نظرهم حيال الغايات والأهداف والإجراءات التي يتضمنها هذا البرنامج واقتراحاتهم لتطويره بما يؤدي إلى إنتاج برنامج عمل جديد يستجيب للمستجدات والتحديات السكانية التي تواجه المجتمع القطري في يومنا هذا. أما الاستبيان الثاني، فقد تم توجيهه للوزارات وغيرها من الجهات المعنية بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، إضافة إلى المشاركين في إعداد هذه السياسة، وذلك بهدف مراجعة الغايات والأهداف والإجراءات التي يتضمنها هذا البرنامج الذي تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء الموقر عام 2009. ومن أجل معرفة مدى التقدم الحاصل في الغايات والأهداف والإجراءات المعتمدة في برنامج عمل السياسة السكانية للسنوات الخمس الماضية، ارتأى المكتب الفني إعادة تطبيق الاستبيان ذاته الذي طبق عام 2009 كأداة منهجية لتقييم هذه البرنامج. وبالتعاون مع قطاع الإحصاء في وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، أجرى المكتب الفني استطلاعاً خاصاً بمدى معرفة السكان في قطر بالسياسة السكانية وباللجنة الدائمة للسكان: حيث تم توجيه هذا الاستبيان عبر البريد الإلكتروني لعينة من السكان في قطر بهدف معرفة مدى إلمامهم بالمشكلات السكانية التي تواجه المجتمع القطري من جهة وبالسياسة السكانية للدولة من جهة ثانية وباللجنة الدائمة للسكان التي تعمل على متابعة تنفيذ هذه السياسة من جهة ثالثة.

وقد يكون من المفيد هنا، استعراض بعض نتائج الاستطلاع الخاص بمدى معرفة السكان في قطر بالمشكلات السكانية التي تواجه المجتمع القطري، حيث كان السؤال الأول الموجه لعينة البحث هو: هل تعتقد أن المجتمع القطري يواجه مشكلات سكانية محددة، فكانت إجابات 190 شخصاً (69.3%) بالإيجاب، بينما أجاب الباقون (30.7%) بـ "لا". وكانت إجابات القطريين أكثر تأكيداً على وجود تلك المشكلات، حيث أكد ذلك نحو 91% منهم، مقابل 57% فقط من غير القطريين، مما يشير إلى شعور القطريين أكثر بوجود المشكلات السكانية في المجتمع. وكانت الإناث القطريات أكثر معرفة بوجود المشكلات المذكورة، إذ لم تنف وجودها سوى سيدة قطرية واحدة. والشكل التالي يبين مزيداً من التفصيل.

القائلون بوجود مشكلات سكانية حسب الجنسية والجنس (نسبة مئوية)



ولم تظهر فروق كبيرة بحسب الفئات العمرية، سوى زيادة نسبة القائلين بعدم وجود مشكلات سكانية بين غير القطريين مع ارتفاع أعمارهم. كما لم تظهر فروق ذات دلالة بحسب الحالة الزوجية للمستجيبين. وبما أن نسبة العاملين تبلغ 94% من أفراد العينة فإن العدد الضئيل من غير العاملين لا يتيح استخلاص مواقف متباينة بحسب العلاقة بقوة العمل. غير أن مما يلفت النظر أن أكثر من 97% من القطريين العاملين في المهن العليا الثلاث (المشروعون والمديرون، والاختصاصيون، والفنيون والاختصاصيون المساعدون) أكدوا وجود مشكلات سكانية في المجتمع، مقابل 54% فقط من نظرائهم من غير القطريين. وهذا يدل على وعي سكاني عال لدى هذه الفئة من القطريين. ولا يتيح العدد القليل من أصحاب المستويات التعليمية دون الجامعية إجراء تحليل إحصائي لتفاوت الآراء بحسب الحالة التعليمية، مع أن بالإمكان الاستنتاج أن حملة الشهادة الجامعية فما فوق أكثر تأكيداً على وجود مشكلات سكانية في المجتمع. وقد سئل أفراد العينة الذين أكدوا وجود مشكلات سكانية في المجتمع القطري عن أهم تلك المشكلات من وجهة نظرهم، فجاءت الإجابات مرتبة حسب عدد الذين اختاروا كلاً منها كما يلي:

أهم المشكلات السكانية من وجهة نظر المستجيبين الذين أقرروا بوجود هذه المشكلات

الإجابة المختارة	العدد	%
زيادة أعداد الوافدين بشكل كبير	162	85.3
الضغط على الموارد (مياه/ طاقة) والخدمات (الصحية/ التعليمية/ الطرق...)	148	77.9
وجود ظاهرة العمالة السائبة (الهاربة)	144	75.8
كثرة أعداد العمالة المنزلية (الخدم/ السائقين...)	120	63.2
الخطر الذي يهدد الهوية الوطنية للقطريين	114	60
ارتفاع نسبة الطلاق بين المواطنين	100	52.6
تراجع معدلات الإنجاب بين المواطنين	78	41.1

ومن الطبيعي أن يكون القطريون أكثر إحساساً بالمشكلات الخاصة بزيادة أعداد الوافدين وتأثيرهم على الخدمات، وكذلك بالخطر الذي يهدد هويتهم الوطنية نتيجة الأعداد الكبيرة من الوافدين من مختلف الجنسيات والثقافات، بينما لا يعتقد أكثرية غير القطريين بوجود مثل هذا الخطر، كما لا يهتم هؤلاء كثيراً بمسائل مثل زيادة معدلات الطلاق أو تراجع معدلات الإنجاب. والجدول (3) التالي يبين اختلاف المواقف بين القطريين وغير القطريين.

أهم المشكلات السكانية من وجهة نظر المستجيبين حسب الجنسية (% من الذين أقرروا بوجود هذه المشكلات)

الإجابة المختارة	قطريون	غير قطريين
زيادة أعداد الوافدين بشكل كبير	93.3	78.2
الضغط على الموارد (مياه/ طاقة) والخدمات (الصحية/ التعليمية/ الطرق...)	85.4	71.3
وجود ظاهرة العمالة السائبة (الهاربة)	79.8	72.3
كثرة أعداد العمالة المنزلية (الخدم/ السائقين...)	59.6	66.3
الخطر الذي يهدد الهوية الوطنية للقطريين	78.7	43.6
ارتفاع نسبة الطلاق بين المواطنين	62.9	43.6
تراجع معدلات الإنجاب بين المواطنين	59.6	24.8

ثانياً) المرحلة الثانية

ومن أجل تقييم شامل وفعال للسياسة السكانية، ارتأت اللجنة الدائمة للسكان تمديد العمل بتقييم السياسة السكانية لعام آخر (أكتوبر 2015 - أكتوبر 2016)، وذلك للاستفادة من نتائج تعداد السكان لعام 2015. ومن نتائج تقييم منتصف المدة للاستراتيجية الوطنية للتنمية 2011- 2016. إضافة إلى استخدام آليات تقييم منهجية مكتملة تتناسب مع متطلبات التقييم الشامل للسياسة السكانية بما يسهم في تحديث برنامج عمل هذه السياسة الحالي وتطويره.

ولضغوطات العمل في هذه المرحلة، قررت اللجنة الدائمة للسكان في اجتماعها الدوري الثاني الذي انعقد بتاريخ 2015/10/21، دمج مجموعات العمل، بحيث تصبح (6) مجموعات بدلاً من (13) مجموعة، وذلك على النحو التالي:

1. السكان والقوى العاملة
2. النمو الحضري والإسكان والبيئة
3. التعليم والتدريب والشباب
4. الصحة العامة والصحة الإنجابية
5. المرأة والطفولة
6. كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة

وقد انطلقت المرحلة الثانية (أكتوبر 2015- أكتوبر 2016) في اليوم القطري للسكان، الذي تم

الاحتفال به في

السابع

والعشرين من

أكتوبر 2015.

وقد خصصت

الجلسة الثالثة

من جلسات

اليوم القطري

للسكان

للحلقات



النقاشية لمجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، حيث توزع الحاضرون إلى ست حلقات، شارك فيها رؤساء المجموعات وأعضاؤها، وأشرف عليها خبراء وباحثو المكتب الفني، وأدار النقاش في كل منها أحد أعضاء اللجنة الدائمة للسكان.

وعلى مدار ساعة كاملة ركزت مجموعات العمل الست نقاشها حول قضايا السكان والقوى العاملة فقط.

أما الساعة الثانية من النقاش، فقد خصصتها مجموعة السكان والقوى العاملة لدراسة نتائج الحوار التي توصلت إليها مجموعات العمل الأخرى والسعي إلى بلورة ملامح برنامج العمل المتعلق بغايات وأهداف

المرحلة المقبلة في مجال التركيبة السكانية والنمو السكاني وسوق العمل. وفي الوقت ذاته، عكفت بقية المجموعات على مناقشة الموضوعات المتعلقة بمجال عملها.

ولأهمية هذه الجلسة، فإنه لابد من استعراض أهم الموضوعات التي نوقشت في مجموعات العمل حول محاور السياسة السكانية الست، والنتائج التي تمخضت عنها تلك المناقشات، وذلك على النحو التالي:

أولاً) السكان والقوى العاملة:

موضوعات المناقشة:

 ما العمل من أجل زيادة عدد السكان القطريين، بما يسهم في تصحيح اختلال التركيبة السكانية الحالية، والمتمثل بـ:

- اختلال التركيبة النوعية (ارتفاع نسبة النوع)
 - اختلال التركيبة الزواجية (ارتفاع نسبة العزوبة)
 - اختلال التركيبة من حيث جنسية الوافدين (ارتفاع نسبة بعض الجنسيات بشكل كبير)
-  لا يتميز الواقع السكاني الحالي في قطر بازدياد إجمالي عدد السكان فحسب، بل أيضاً بمعدلات نمو مرتفعة (10.6% عام 2014). ولا تعود أسباب ذلك إلى النمو الطبيعي للسكان (الولادات/الوفيات..) فحسب، بل، وبالدرجة الأولى، إلى النمو غير الطبيعي المتمثل في تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، والسؤال هو: ما العمل من أجل التحكم في معدلات النمو غير الطبيعي للسكان بما يسمح بضبط مستويات تواجد غير القطريين وبما لا يؤثر على تلبية احتياجات التنمية من قوة العمل اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية الحالية والمستقبلية، بل كيف يمكن المواءمة بين متطلبات خطط التنمية الطموحة، وبين هدف السياسة السكانية بتصحيح اختلالات التركيبة السكانية؟

 يتميز سوق العمل القطري باختلال في تركيبته المهنية، حيث تمثل العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة ما نسبته (66% عام 2014)، والسؤال هو: ما العمل من أجل تصحيح اختلال تركيبة سوق العمل؟

نتائج المناقشة:

أ. فيما يتعلق بالغاية الرئيسية لمحور النمو السكاني، اتفق المشاركون على أن تعدل بحيث تصبح: "المحافظة على المعدلات الحالية للنمو السكاني للمواطنين، وتحقيق التوازن في النمو السكاني العام"، وذلك بدلاً من: "زيادة المعدلات الحالية للنمو السكاني الطبيعي للمواطنين، أو المحافظة عليها على الأقل، وتحقيق التوازن في النمو السكاني العام".

ب. أما الأهداف، فقد تم الاتفاق على الإبقاء عليها كما هي تقريباً مع التركيز على تحقيق المواءمة بين مسؤوليات المرأة القطرية المنزلية ومسؤولياتها في العمل.

ت. وقد تركزت الإجراءات المقترحة حول النقاط التالية:

■ الإبقاء على الإجراءات المتعلقة بتشجيع الشباب على الزواج وتسهيل إجراءاته، والواردة في السياسة السكانية (إقرار صندوق الزواج، تقليل نسبة الوفيات، ولاسيما وفيات الشباب، خفض المهور، التوعية بآثار الطلاق، مراعاة الصحة الإنجابية والتوعية بمخاطر زواج الأقارب).

- منح المرأة العاملة إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة سنتين، أسوة ببعض البلدان المتقدمة.
- التوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال في أماكن العمل.
- تقليل ساعات الدوام للموظفة المرضعة والحامل، وسن تشريعات مناسبة للعمل الجزئي.
- تطوير تجارب العمل عن بعد (ولاسيما العمل من المنزل).
- تخفيض سن تقاعد المرأة.
- تقديم منح مالية (أو علاوات) للمواليد الجدد.

ث. وفيما يتعلق بالقوى العاملة، وتصحيح اختلالات التركيبة السكانية تركزت المقترحات على ما يلي:

- إيجاد الآليات المناسبة للحد من استقدام العمالة غير الماهرة، بالتشجيع على اعتماد اقتصاد المعرفة.
- استحداث تخصصات جامعية تتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وتشجيع الشباب المواطنين على الالتحاق بهذه التخصصات.
- التوسع في إنشاء المدارس الصناعية ومراكز التدريب المهني، بما يساهم في زيادة نسبة القطريين في القطاع الخاص.
- إدارة التوقعات المستقبلية لمختلف مكونات سوق العمل.
- إنشاء مراكز استقدام في البلدان المرسلّة للعمالة، تتولى التحقق من مؤهلات وخبرات العمالة المستقدمة.
- الحد من استقدام العمالة المنزلية، ووضع ضوابط لعددتها في كل أسرة.
- التأكيد على محاربة الشركات الوهمية والاتجار بالتأشيرات.
- التأكيد على ارتباط العامل بالمشروع الذي استقدم من أجله.

- تشجيع استخدام الإناث اللواتي يتطلبن سوق العمل، ولاسيما من أفراد عائلات المستقدمين، وتشجيع توظيف الإناث من هذه العائلات.
- التوسع في إنشاء المدن العمالية، والتأكد من استيفائها الشروط المناسبة لمعيشة سكانها، ووضع ضوابط لنوعية العمالة وحجمها في كل من هذه المدن.

ثانياً) النمو الحضري والإسكان والبيئة:

موضوع المناقشة:

كيف يمكن تشجيع الناس (مواطنين ومقيمين) على السكن خارج الدوحة الكبرى من جهة، وتوفير بيئة عمرانية نظيفة في الدوحة وخارجها تتوفر فيها الخدمات المختلفة بما في ذلك المسطحات الخضراء حفاظاً على البيئة وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه.

نتائج المناقشة:

- توزيع الدوائر الحكومية على مختلف مناطق الدولة، والحد من المركزية في مناطق الأبراج (بحيث تكون الإدارة المركزية للوزارة في البرج مثلاً، بينما توزع الإدارات المختلفة على مناطق خارج الدوحة.
- تجهيز البنية التحتية للمناطق الخارجية مما يتيح بناء مساكن خارج نطاق مدينة الدوحة.
- توفير فرص عمل لسكان المناطق الخارجية لتقليل المسافات والحد من الازدحام.
- تفعيل دور مجمع الخدمات الحكومي وأتمتة الخدمات.
- توحيد مشاريع الدولة لدى الجهات المختصة المختلفة فيما يخص توزيع الأراضي على المواطنين.
- التوسع في إنشاء المدارس وفروع الجامعات والمستشفيات والمجمعات التجارية خارج الدوحة.
- صرف علاوة موقع للمواطنين القاطنين خارج الدوحة.
- وسائل وإجراءات الحد من التلوث البيئي لحماية السكان:
- وضع مواصفات للسيارات صديقة البيئة، ومنع استيراد المركبات المخالفة.
- إيجاد مصادر طاقة بديلة صديقة للبيئة.
- توفير وسائل نقل عامة ومتاحة للجميع، كبداية للسيارات الخاصة.

- تفعيل كود البناء القطري للمباني الخضراء، بإلزام أصحاب المشاريع المتوسطة والكبرى على اتباعها. وتشجيع المواطنين بمنح تسهيلات في رخص البناء عند تطبيق كود البناء الأخضر.
- تفعيل مشروع ترشيد، وتوزيع الصنابير الحديثة (بالمجسات) مجاناً، وصيانتها دورياً، لتقليل الهدر في استخدام المياه.
- تشجيع استيراد المصابيح الموفرة للطاقة، وتقليل الضرائب عليها.
- النظر في تعديل الرسوم الخاصة بالاستهلاك، بما يساعد على الترشيد.

ثالثاً) التعليم والتدريب والشباب

موضوع المناقشة:

ما العمل من أجل ضمان تعليم وتدريب جيد يساهم في بناء قدرات الاجيال الناشئة ويوسع ادماج ومشاركة الشباب في مختلف المجالات الحيوية مستقبلاً؟ 

نتائج المناقشة:

- توفير المسارات العلمية والفنية في جميع المدارس الإعدادية والثانوية، وربط التخصصات الجامعية والمعاهد ومراكز التدريب بسوق العمل.
- حصر الاحتياجات التدريبية الفعلية لكل موظف على حدة، ووضع أدوات قياس مناسبة للتصنيف، وإعداد الورش التدريبية من قبل المتخصصين.
- تنويع المراكز الشبابية، والتوسع في إنشاءها للاستفادة من الطاقات الشبابية.
- توفير دورات للشباب للتوعية بأهمية بناء الذات ومساهمة الشاب القطري بالهوض بمجتمعه، وبالسلبات الناجمة عن تهور الشباب.

رابعاً) الصحة العامة والصحة الإنجابية

موضوع المناقشة:

ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة التي يمكن أن تسهم في الاستمرار بضمن حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين؟ وكيف يمكن للقطاع الصحي في الدولة الارتقاء بالصحة العامة والصحة الإنجابية للسكان في ظل التزايد الكبير الحاصل في عدد السكان؟ 

نتائج المناقشة:

- توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتوزيعها جغرافياً، بما يتناسب مع ازدياد السكان وتوزيعهم، إضافة إلى خدمات الرعاية الثانية (الرعاية الصحية التي تُقدِّمها مُستشفيات عامة وأطباء مُتخصِّصون) والثالثة (الرعاية الصحية التي يتم تقديمها من قبل مُستشفيات مُتخصِّصة في أمراض مُعيَّنة).
- اتخاذ الإجراءات الوقائية للأمراض الانتقالية وغير الانتقالية.
- تخفيف الضغط على المؤسسات الحكومية من خلال دعم القطاع الصحي الخاص، وإقامة المراكز الصحية داخل المجمعات العمالية.
- دراسة تجربة التأمين الصحي "صحة" وتقويمها، وتعميم التأمين الصحي بحيث يشمل الوافدين جميعاً.
- تفعيل خدمات الصحة المهنية ووضع سياسة وطنية لها وتفعيلها.
- إنشاء قاعدة بيانات للصحة الإنجابية تتضمن المؤشرات الدولية ذات الصلة.

خامساً) المرأة والطفولة

موضوع المناقشة:

ما العمل من أجل ضمان مشاركة المرأة في مختلف المجالات الحيوية مستقبلاً وتوفير بيئة صحية للأطفال؟

نتائج المناقشة:

- التشجيع على المزيد من مشاركتها المجتمعية للمرأة.
- التوسع في إنشاء الحضانات لأبناء الموظفات في أماكن العمل.
- تفعيل قانون العمل الجزئي.
- التنسيق مع المجلس الأعلى للاتصالات لزيادة الحملات التوعوية الخاصة بالأطفال وأولياء الأمور.
- تفعيل دور المساجد في تعزيز ثقافة رعاية الطفولة.
- اعتماد التربية البيئية الصحية للطفل من خلال البرامج التوعوية والسلوكية.
- توسيع شمولية الفحص الوراثي قبل الزواج.

سادساً) كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة

موضوع المناقشة:

تشابه المشكلات التي يعاني منها كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة إلى حد كبير. ما هي تلك المشكلات المتشابهة؟ وكيف يمكن معالجتها باتجاه تحقيق غايات السياسة السكانية المتمثلة بتلبية الاحتياجات الخاصة بهاتين الفئتين وتمكينهما من المشاركة بفعالية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع القطري؟

نتائج المناقشة:

- إنشاء وتطوير الأقسام المتخصصة بطب الشيخوخة وذوي الإعاقة، وتقديم أوجه العلاج والرعاية الطبية اللازمة لكبار السن في المراكز والعيادات الصحية الرئيسية.
- حصر مختلف خبرات وكفاءات كبار السن وذوي الإعاقة، والعمل على إنشاء قاعدة بيانات بهذا الشأن.
- إنشاء مراكز للتأهيل الوظيفي لكبار السن وذوي الإعاقة.
- التوسع في خدمات الرعاية المنزلية، وتطوير الوحدات المتنقلة لخدمة كبار السن وذوي الإعاقة في نطاق الأسرة.
- مراعاة احتياجات كبار السن وذوي الإعاقة ومتطلباتهم عند تصميم وتخطيط المدن الحديثة والمرافق العامة والطرق والشوارع...إلخ.
- إلزام جميع المؤسسات الحكومية والخاصة بتوفير نوافذ خاصة لتسهيل وتسريع معاملات كبار السن وذوي الإعاقة.
- توفير مواقف خاصة لسيارات كبار السن أسوة بالمواقف الخاصة بذوي الإعاقة.

وقد كانت مداولات الحلقات النقاشية ثرية، عززتها إدارة أعضاء اللجنة الدائمة للسكان للنقاش، كما زاد من أهميتها دمج مجموعات العمل ذات الأهداف المتقاربة، مما ساعد على تبادل الآراء بين جميع المهتمين بكل من المحاور المذكورة. وسيقوم خبراء المكتب الفني وباحثوه بدراسة المقترحات المذكورة واستخلاص التعديلات التي سيتم إدخالها على برنامج عمل السياسة السكانية المقبل.

إضافة إلى كل ما سبق، واستكمالاً للاستبيانات الأربعة التي طبقت في المرحلة الأولى (أكتوبر 2014- أكتوبر 2015) من مراحل تقييم السياسة السكانية، سيتم اللجوء في المرحلة الثانية (أكتوبر 2015-أكتوبر 2016) إلى المجموعات البؤرية، كأداة منهجية فعالة لتقييم ما جاء في برنامج عمل هذه السياسة من غايات وأهداف وإجراءات والحكم على مدى صلاحية هذه المكونات للأعوام الستة المقبلة، وذلك في ضوء المستجدات المختلفة.

وتعد هذه الأداة من أفضل الأدوات المنهجية التي يمكن للمشاركين فيها من التعبير عن أنفسهم وأفكارهم بتركيز شديد على المسائل والقضايا التي يطرحها مدير الحوار. ويعد التحضير الجيد لهذه الأداة مفتاحاً لنجاحها، إذ لابد في المرحلة التحضيرية من الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ❖ أين سيتم تنفيذ المجموعات البؤرية؟
- ❖ ما طبيعة المشاركين (الفئات المستهدفة) في هذه المجموعات وخصائصهم؟
- ❖ ما الموضوعات التي ستتم مناقشتها ضمن كل محور من المحاور الأساسية؟

❖ ما الآلية التي سيتم بموجبها تنفيذ المجموعات البؤرية؟

وسيتم وضع مجموعات العمل الست في صورة الإجابة عن هذه التسؤلات كأساس لتدريبهم على تنفيذ هذه الإدارة المنهجية خلال الفترة الممتدة من فبراير إلى مارس 2016 كما هو مخطط لها في البرنامج الزمني للمرحلة الثانية من مراحل التقييم.

ثانياً

الدراسات والتقارير

ضمن سلسلة "دراسات سكانية" أصدرت اللجنة الدائمة للسكان الدراسة رقم (18) الموسومة بـ "السكان والمياه في دولة قطر".



جاءت هذه الدراسة، التي تبحث في العلاقة بين السكان والمياه (تأثيرا وتأثرا واستدامة)، استجابة لدعوة السياسة السكانية لدولة قطر للحفاظ على البيئة سليمة ونظيفة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ولتأمين المياه، بحيث لا تستنفدها الأجيال الحالية، بل تعمل على استدامة تنميتها من أجل الأجيال القادمة، وذلك من خلال نشر التوعية لخفض استهلاك المياه، والرفع التدريجي لقيمة المياه المستهلكة، والبحث عن وسائل لإنتاج المياه بأقل تكلفة، والتوسع في معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في بعض الأغراض الزراعية والصناعية... الخ.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تركز على واقع المياه في دولة قطر، وكيفية وأهمية تناول قضاياها وكفاءة استخدامها واستدامتها وإدارتها في ظل مناخ قاس ونادرة في الأمطار، واعتماد متزايد على مياه التحلية في الاستهلاك والاستخدامات المختلفة، ونقص مستمر في المخزون الجوفي. كما تتناول هذه الدراسة القضايا ذات العلاقة بالمياه كالمقاطع الزراعي والأمن الغذائي والإطار التشريعي والمؤسسي والفاقد من المياه وتسعيرتها وترشيد استخدامها. وتقدم الدراسة كذلك التوصيات المناسبة مع نظرة استشرافية مستقبلية. إضافة لما سبق، تنبع أهمية هذه الدراسة من ندرة في الدراسات التي تناولت المياه وعلاقتها بالسكان في دولة قطر في إطار التنمية المستدامة ورؤية قطر الوطنية واستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر، بالإضافة إلى بيان محددات كل من عرض المياه أي مصادرها والطلب عليها أي استخدامها، وكيفية إدارة المياه وتحدياتها في دولة قطر، مع إجراء بعض المقارنات الدولية لنصيب الفرد من المياه، وإثارة النقاش حول أهم قضايا المياه في دولة قطر. ونظرا لأهمية المياه وقضاياها وكيفية المحافظة عليها وإدارتها وعلاقتها بحياة الناس على الصعيد الدولي والعربية والخليجية وعلاقتها بالتنمية المستدامة والاستدامة البيئية والأهداف الإنمائية للألفية، فقد عقدت من أجلها المؤتمرات الدولية والعربية والخليجية والمنديات واللقاءات والقمم والاجتماعات منذ عام 1972 حتى الوقت الراهن.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- ❖ بيان العلاقة بين المياه والتنمية المستدامة في إطار رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2011 - 2016) وسياستها السكانية والأهداف الإنمائية للألفية.

- ❖ الربط بين متغيرات السكان وموارد المياه وبيان نصيب الفرد من المياه ومن الناتج المحلي الإجمالي ومقارنته خليجياً ودولياً وبيان أسباب ارتفاع استهلاكه محلياً.
- ❖ بيان مصادر المياه (مياه الأمطار أي المياه السطحية، والمياه الجوفية، ومياه التحلية، مياه الصرف الصحي المعالجة)
- ❖ إلقاء الضوء على استخدامات المياه للأغراض الزراعية والمدنية (المنزلية والحكومية والتجارية) والصناعية. وتسربها واستنزافها وسبل ترشيدها وتسعيرتها.
- ❖ إلقاء الضوء على العلاقة بين المياه والأمن الغذائي وقطاع الزراعة في دولة قطر.
- ❖ بيان واقع الإطار التشريعي والمؤسسي والتحديات التي تواجه الإدارة المتكاملة للموارد المائية في دولة قطر.
- ❖ تقديم التوصيات التي تعمل على ترشيد استخدام المياه وتحد من الفاقد (الهدر) وتحسن من الوضع المائي في دولة قطر، وتستشرف آفاق المياه المستقبلية.

هذا وقد بينت الدراسة بعض المفاهيم البحثية ذات العلاقة بالمياه مثل: مؤشر الفقر المائي، ومؤشر شح المياه (الندرة المائية)، والأمن المائي، ومؤشر الإجهاد المائي، وأزمة المياه، واستنزاف المياه الجوفية، والاستخدام المستدام للمياه.

وقد وضحت الدراسة العلاقة بين السكان والمياه، حيث تحدثت عن تطور حجم السكان وتوزيعه حسب البلديات وارتباط ذلك بتدفق الهجرة الوافدة والتنمية الاقتصادية وعلاقتها بالموارد المائية وزيادة الطلب عليها. وكذلك المساكن والصرف الصحي، من حيث اتصالها بالشبكات العامة (خلال التعدادات العامة للسكان والمساكن 1986، 1997، 2004، 2010) وتوزيع ذلك حسب البلديات، وبيان نصيب الفرد من المياه. وقد غطت الدراسة تطور حجم السكان وعلاقته بالموارد المائية (تأثيراً وتأثراً). إذ يؤدي ارتفاع نمو السكان إلى زيادة الطلب على المياه للاستهلاك البشري والصحي وارتفاع الطلب على الغذاء وبالتالي زيادة الطلب الزراعي (الإنتاج الزراعي والحيواني)، وزياد الطلب على المياه المحلاة وبالتالي زيادة الطاقة اللازمة لعمليات تحلية المياه وتشغيل التوربينات اللازمة لتوليد الكهرباء وزيادة المياه اللازمة لاستخراج المواد الخام والتبريد، وكذلك زيادة الطلب على المياه الضرورية لكافة الأنشطة الاقتصادية بما فيها التطور الحضري.

وتؤثر المياه على السكان من حيث الصحة وإنتاج الغذاء الضروري لحياة الإنسان، وتحقيق طلباته المتزايدة والمتنوعة في ظل تنوع الحياة وتطور أنماط المعيشة، والتطوير العمراني، وبناء احتياطي من المياه العذبة لمواجهة الازمات والطوارئ، وتلبية متطلبات الصناعة (التصنيع والتبريد والتحلية)، والاستخدام المنزلي (مياه الشرب واعداد الطعام والغسيل والتنظيف وري الحدائق).

وتتعدد عوامل الطلب على المياه مثل ارتفاع معدل دخل الفرد، التوسع العمراني والحضري وزيادة عدد الوحدات السكنية ونوعها، والنمو السكاني، وعدد ونوع وحجم الصناعات، والمناخ (من حيث درجة الحرارة والرطوبة)، ونمو القطاع السياحي، والعوامل الاجتماعية ونمط الحياة، ومدى توفر شبكة المياه وتعريفه المياه (رسوم استخدامها)، ونظام إدارة المياه، وفترة الاستخدام في الأوقات العادية أو الذروة (صيفاً وشتاء).

أما بخصوص الإطار التشريعي للمياه وتنظيم العلاقة بين الموارد المائية (توفير المياه وتوزيعها ورسومها)، واستكشافها واستخدامها وترشيدها واستخدامها، وحمايتها ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بها وإدارتها، قامت دولة قطر بوضع وإقرار وإصدار عدد من القوانين وقرارات مجلس الوزراء والمراسيم بقوانين والقرارات الأميرية وقرارات وزير البلدية والزراعة (سابقاً).

كما أشارت استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2011-2016) إلى أنه لمعالجة نقاط الضعف المختلفة المرتبطة بالمياه (زيادة الإجهاد المائي، ومعدلات الاستهلاك والتسرب المرتفعة في الشبكة، والاستثمار في تقنيات التحلية...إلخ)، فإن الحكومة سوف تعمل على وضع قانون المياه الوطني بحلول عام 2016 الذي يجمع قواعد النظام المتفرقة والمجزأة وضوابط الجودة في نظام شامل ومتكامل .

أما بخصوص الإطار المؤسسي للمياه، فإنه في ظل غياب السياسة المائية الرسمية المعلنة لدولة قطر التي تشمل على الأهداف والإجراءات المحددة، والتي تعمل على تحقيق الاستدامة المائية وإنائها بجهة ناظمة واحدة تقوم بتحقيق الإدارة المتكاملة للمياه، فإن مسؤوليات إدارة وتنظيم وتنمية إمدادات المياه ووضع السياسات والتدابير المتعلقة بمصادر المياه واستخدامها في دولة قطر تتوزع بين عدة جهات حكومية وغير حكومية، حيث يدل الإطار المؤسسي على ضعف التنسيق بينها. مع أن ضخامة المشروعات المطلوبة المتعلقة بموارد المياه خلال الفترة القادمة تتطلب المزيد من التعاون والتنسيق وتطوير المؤسسات ذات العلاقة وتوفير القدرات الوطنية فيها.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها:

❖ أدى الازدهار الاقتصادي مصحوباً بارتفاع النمو السكاني الناجم عن تدفق العمالة الوافدة إلى زيادة الطلب على المياه للاستهلاك البشري والصرف الصحي، وارتفاع الطلب على الغذاء وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني، ومن ثم زيادة الطلب على المياه المحلاة ، لما لها من تأثير على السكان من النواحي الصحية وإنتاج الغذاء وتحقيق طلباته المتعددة وفي تحقق الاستخدامات المنزلية، ومتطلبات الصناعة. هذا وقد ارتفع عدد سكان دولة قطر من نحو (369) ألفاً عام 1986 إلى قرابة (522) ألفاً عام 1997 وإلى (744) ألفاً عام 2004 ثم إلى (1.7) مليون عام 2010 ليحقق معدل نمو سنوي قدره (6.4%) خلال الفترة (1986 - 2010)، (14.8%) خلال الفترة (2004 - 2010).

❖ أدى التطور العمراني والنمو الحضري خلال السنوات (1986 - 2010) والناجم عن النمو الاقتصادي والسكاني إلى ارتفاع نسبة عدد المباني السكنية المكتملة والمتصلة بشبكة المياه من نحو (75%) عام 1986 إلى (97%) عام 2010، والمتصلة بشبكة الصرف الصحي من حوالي (51%) إلى (80%) خلال العامين السالفين الذكر. وعلى صعيد البلديات فقد تراوحت نسبة المباني السكنية المكتملة والمتصلة بشبكة المياه ما بين (99.3%) في بلدية الدوحة، (80%) في بلدية الظعنين عام 2010، والمتصلة بشبكة الصرف الصحي ما بين (95.6%) في بلدية الدوحة، (صفر%) في بلديتي الظعنين والشمال، (0.6%) في بلدية أم صلال عام 2010.

- ❖ ارتفع نصيب الفرد من المياه (معدل استهلاك الفرد من المياه) من نحو (182) م³ عام 1990 إلى حوالي (230) م³ عام 2000 ثم إلى (400) م³ عام 2012 أي بمعدل نمو سنوي (4.7%) للفترة (2000 – 2012) (بلغ استهلاك القطريين 1200 لتر/ اليوم/ الفرد من المياه مقابل 150 لتر/ اليوم/ الفرد للوافدين). وقد تزامن ذلك مع ارتفاع مماثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو (11%) سنويا خلال الفترة (2000 – 2011).
- ❖ يشكل سقوط الأمطار المحدودة وتدفق مياه خزان الدمام الجوي موردي المياه الجوفية والبالغة نحو (285) مليون م³ / السنة مقابل حوالي (401) مليون م³ / السنة لمياه التحلية عام 2011 التي تنتجها (8) محطات في رأس أبو فنتاس ورأس لفان، بالإضافة إلى إنتاج حوالي (108.3) مليون م³ / السنة من مياه الصرف الصحي المعالجة.
- ❖ تتبع دولة قطر تعريفه ثابتة لاستهلاك المياه وتتفاوت ما بين القطاعات، في حين يتم تزويد المواطنين بالكهرباء والماء مجانا. وتشكل تلك التعريف على المياه أقل من ثلث تكاليف إنتاجها، وبالتالي فإن نظام التعريف الحالي قد أضعف حافز المحافظة على المياه وشارك في هدر المياه، مما ساهم في عدم تحقيق الأمن المائي في دولة قطر.
- ❖ استخدم القطاع الزراعي حوالي (272) مليون م³ من المياه عام 2011 (بأهمية نسبية 40%) مقابل (400) مليون م³ للقطاع المدني (بأهمية نسبية 59%)، (10) مليون م³ للقطاع الصناعي (بأهمية نسبية 1%) من مجمل استخدام القطاعات الاقتصادية للمياه. وبالمقابل فإن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي شكلت أقل من (1%) عام 2011.
- ❖ ساهمت العوامل التالية في زيادة الطلب على المياه، وبالتالي ارتفاع كمية المياه المستخدمة خلال الفترة الماضية: ارتفاع معدل دخل الفرد، التطور العمراني وتوسع المشاريع التنموية، ارتفاع عدد الوحدات السكنية وتنوعها ما بين قصور وفلل وبيوت عربية وعمارات ومنازل أخرى، زيادة عدد السكان الناجم عن ارتفاع الهجرة الوافدة، الظروف المناخية الحارة الجافة، تعدد وزيادة الصناعات، اتباع سياسة تسعير غير مناسبة، غياب الإدارة المتكاملة للموارد المائية، تطور نمط الحياة والعوامل الاجتماعية، ونمو القطاع السياحي.
- ❖ بالرغم من الزيادة السنوية في حجم كميات مياه الصرف الصحي المعالجة، إلا أنه لازالت هناك كميات من مياه الصرف الصحي المعالجة وغير المعالجة لا يتم الانتفاع بها لأسباب متعددة والتي يتم إلقاؤها في بحيرة الكرعانة. أما مياه الصرف الصحي المعالجة والتي بلغت حوالي (108.3) مليون م³ / السنة عام 2011 فإن استخداماتها تتوزع ما بين ري الأعلاف (38.8%)، وري المسطحات الخضراء في البلديات (19.9%)، والحقن في الآبار الجوفية (24.2%)، والتفريغ في بحيرة الكرعانة وغيرها (16.8%)، والباقي يتم تفريغه في البحر. أما مياه الصرف الصحي غير المعالجة والتي يتم التخلص منها في البحيرات فقد بلغت حوالي (16.5) مليون م³. ولهذا ينبغي وضع سياسة مائية تسترشد بها إدارة مياه الصرف الصحي المعالجة وتعمل على تحسين وتنويع استخداماتها وأغراض الاستفادة منها.

- ❖ صاحب زيادة الطلب على المياه ارتفاع عدد مستخدمي المياه ليصل إلى (227.2) ألفاً عام 2011.
- ❖ هناك فاقد من المياه في القطاعات الزراعية والمدنية والصناعية والذي قدرت نسبته بنحو (30% - 35%) وتكلفة سنوية قدرها مليار ريال قطري، والذي يشكل الفاقد الفني منه حوالي (20%) والباقي (10%) فاقد فعلي.
- ❖ يكفي المخزون الاستراتيجي من الماء استهلاك دولة قطر في يومين ونصف من الماء في الوقت الراهن، الأمر الذي يتطلب رفعه إلى أسبوع على الأقل لمواجهة الطوارئ وهو ما تعمل كهرباء على تحقيقه خلال السنوات القادمة بحلول عام 2020.
- ❖ لازال قطاع المياه يفتقر إلى السياسة المائية الواضحة والشاملة الرسمية المعلنة لدولة قطر التي تتناول كافة جوانبها وقضاياها، والذي لازالت تنقصها الكفاءة في سلسلة إنتاج المياه وتوزيعها واستهلاكها وإدارتها وتكلفة تحليتها وتخزينها وارتفاع نسبة الفاقد منها.
- ❖ يضم الإطار التشريعي للمياه عدداً من القوانين والقرارات والمراسيم بقوانين صادرة منذ عام 1971 بهدف تنظيم العلاقة بين الموارد المائية وحمايتها وترشيد استخدامها ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بها وإدارتها، والتي كان آخرها القرار الأميري رقم (19) لعام 2011 بإنشاء اللجنة الدائمة للموارد المائية، ومسودة مقترح مشروع القانون الوطني للمياه المتوقع تطبيقه عام 2016، إلا أنه يبدو أن تطبيق بعضها واتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على مخزون المياه الجوفية لازال دون الطموحات.
- ❖ هناك ضعف في التنسيق بين الجهات الحكومية (10 جهات) ذات العلاقة بإنتاج وإدارة وتنظيم وتنمية إمدادات المياه وتوزيعها وتخزينها ووضع السياسات والتدابير الجزئية المتعلقة بمصادر المياه واستخدامها، الأمر الذي أدى إلى تداخل وازدواجية بعض الجهود وعدم كفاءة إدارة موارد المياه وعدم تحقيق استدامة الموارد المائية الجوفية، والافتقار إلى وجود قاعدة بيانات ومعلومات مائية شاملة ودقيقة، وإلى عدم وجود إدارة متكاملة للموارد المائية.
- ❖ تتعدد وتنوع حملات وبرامج ترشيد استخدام المياه وكيفية المحافظة عليها من قبل كهرباء. إلا أن برنامج الترشيح لا زال في بدايته، وبالتالي فإن تأثيرها لازال محدوداً ودون الطموحات.
- ❖ قامت دولة قطر بوضع بعض البرامج وإنجاز الدراسات والخطط المتعددة التي تغطي بعض جوانب وقضايا المياه مثل الصرف الصحي، وإنشاء اللجنة الدائمة للموارد المائية التي تسد فراغ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- ❖ غياب البعد والربط الخليجي والعربي للمياه (الدراسات التي تتناول تقنية تحلية المياه ومحطات التقطير والأحواض الجوفية ونظم المعلومات الهيدرولوجية)، بالرغم من المجالس والمؤتمرات الخليجية واللجنة الوزارية للموارد المائية والزراعة التابعة لمجلس التعاون الخليجي.

وبناءً على كل ما سبق، توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات، أهمها:

1. اتباع نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية في دولة قطر، والتي سوف تعمل على تحقيق ما يلي :

- تعزيز المشاركة في تشخيص قضايا المياه ووضع الخيارات المناسبة لها وتنفيذها ورصد متابعتها مما يعمل على تحسين هذا المورد ويعزز الحكم الرشيد في قطاع المياه.
- تحقيق التوازن بين مصادر المياه (الموارد المائية المتاحة أي زيادة إمدادات المياه بالتحلية والصرف الصحي المعالجة أو خفض الفاقد) واستخداماتها أي إدارة الطلب على المياه في القطاعات الزراعية والمدنية (المنزلية والتجارية والحكومية) والصناعية، وترشيد استخدامها، وتنمية قدراتها الوطنية، وبالتالي الحد من عجز المياه، والذي من شأنه تحقيق استدامة المياه.
- تبني معايير الأبنية الخضراء بهدف ترشيد استهلاك الطاقة والمياه في الأبنية.
- تحقيق الترابط بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المؤثرة في قطاع المياه.
- تحقيق التنسيق الفعال بين كافة الإدارات ذات العلاقة عند إعداد البرامج والخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالمياه ومتابعة تنفيذها.
- اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تستند إلى تقييم التكاليف والعوائد في الأجلين المتوسط والطويل والتي تغطي كافة قضايا المياه وقطاعاتها ومواردها واستخداماتها.
- مراجعة وتحديث وإقرار التشريعات المتعلقة بكافة جوانب المياه وعقوباتها وتعريفاتها.
- دعم المخزون الاستراتيجي من المياه لمواجهة الحالات المائية الطارئة والذي يكفي عدة أيام.
- إقرار الخطط والبرامج اللازمة لدعم القدرات الوطنية وتنمية خبراتها ومهاراتها في مختلف جوانب قضايا المياه.
- تنشيط وتفعيل البرامج والحملات التوعوية لترشيد استهلاك المياه.
- تعظيم الروابط الخليجية والعربية في قضايا المياه.
- وضع نظام معلومات محدث وشامل ودقيق للمياه وقضاياها ومصادرها واستخداماتها وإتاحته للباحثين ومتخذي القرار.

2. العمل على تحقيق استدامة المياه في القطاع الزراعي في دولة قطر من خلال :

- استخدام الموارد المائية والأراضي بكفاءة اقتصادية أفضل، وبحد أدنى من التأثير على البيئة القطرية من خلال تطبيق تقنيات أفضل في استخدام المياه في إنتاج المحاصيل الزراعية مثل الإنتاج المحمي والزراعة المائية (الزراعة بدون تربة).

- استخدام أنظمة ري محدثة (ري بالتنقيط) بدلا من الغمر المائي ، مما يوفر حوالي (80%) من المياه المستخدمة.
 - استخدام مدخلات أكثر جودة.
 - التغلب على عوائق الجوانب المؤسسية (مؤسسات التنمية الزراعية) وتحسين إدارة الموارد المائية الحالية.
 - دعم بناء القدرات الزراعية والتدريب المستمر لها.
 - زيادة الموارد المائية (الاستثمار في موارد مائية جديدة).
 - تغيير المواقف تجاه استخدام المياه والممارسات واتباع السياسات الملائمة.
 - ضرورة توفر الرغبة في اتخاذ القرارات المناسبة وتطبيقها.
 - وضع مخطط شامل لاستخدام الأراضي والبحث والإرشاد الزراعي.
 - التشدد في فرض قيود على الآبار والمضخات وفرض رسوم على استخدامها، واختيار النباتات المناسبة للبيئة المحلية الصحراوية.
3. مراجعة هيكل التعريفية تدريجيا بحيث يكون التسعير على أساس الاستهلاك وفي شرائح محددة وذلك لتحقيق استدامة المياه والمحافظة عليها.
4. زيادة كفاءة استخدام المياه في القطاعات المدنية والصناعية والزراعية من خلال تخفيض الفاقد من المياه في تلك القطاعات :
- المدني – القيام بالصيانة الدورية وتفقد شبكة التوزيع وضبط الاستخدام، والتأكد من عدم وجود تسريبات إلى الخزانات الأرضية.
 - الصناعي – صيانة المعدات وضبط استخدام المياه في محطات التحلية.
 - الزراعي – ضبط المياه أثناء النقل والتوزيع وطرق الري.
5. ترشيد استخدام المياه وتكثيف حملات التوعية وتفعيلها وذلك من خلال الإجراءات التالية :
- استخدام تقنيات أكثر كفاءة في المنازل والمطاعم والمساجد والمؤسسات الحكومية والشقق المفروشة والمزارع وإعذاب المياه (تحلية مياه البحر).
 - تكثيف حملات الإذاعة المدرسية والمطويات والمسابقات المدرسية والجامعية والأنشيد والالعب والقصص حول ترشيد استهلاك المياه. وكذلك التوعية في المساجد بإلقاء المحاضرات والخطب في المصلين بأهمية الحفاظ على المياه بالمشاركة مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

■ تكثيف الندوات والمؤتمرات التي يشارك فيها كافة فئات المجتمع ومنظمات المجتمع المدني والمراكز الدينية والتي تتناول قضايا المياه وتجنب الإسراف وتحض على ترشيد استهلاك المياه.

■ الابتعاد قدر الإمكان أو التخفيف من زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه.

■ استخدام طرق الري الحديثة لري المزروعات (الري بالتنقيط بدلاً من الغمر).

■ التشدد في التشريعات التي تعاقب الإسراف أو تلويث المياه وكذلك زيادة الرسوم والمخالفات على إسراف المياه، الأمر الذي يساهم في ترشيد استهلاك المياه.

6. إنشاء قاعدة معلومات حديثة وشاملة لقطاع المياه: ضرورة إنشاء قاعدة حديثة وشاملة للبيانات والمعلومات تغطي كافة قضايا المياه ومصادرها واستخداماتها في سلسلة زمنية تتاح لمتخذي القرار والباحثين والشركات الاستشارية، في ظل ارتباط المياه بالقضايا الأخرى ذات العلاقة كالأمّن الغذائي وتغير المناخ والبيئة والتلوث، والأمن المائي. إن إنشاء مثل تلك القاعدة من البيانات والمعلومات سوف يحقق ما يلي :

■ التخلص من تشتت البيانات المتوفرة وتعارضها أحيانا ما بين المصادر المحلية والدولية.

■ توفيرها في سلسلة زمنية تساعد على القيام بالإسقاطات المستقبلية لأهم مؤشرات المياه ولقضاياها عرضا وطلبا، وكذلك إجراء الدراسات المستقبلية.

■ حسن إدارة واستخدام الموارد المائية، وتحديد أولويات استخدامها.

■ سهولة تناول القضايا ذات العلاقة بالمياه السالفة الذكر.

■ المساعدة على وضع خطط واستراتيجيات المياه.

■ سهولة الربط مع بنوك المعلومات المائية الخليجية والعربية والدولية.

7. البعد الخليجي والعربي والدولي للمياه :

■ التأكيد على دعوة الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي (22 ابريل 2012) في المؤتمر العاشر للمياه في دول المجلس المنعقد بالدوحة بضرورة وضع استراتيجية مستقبلية للأمن الغذائي في دول المجلس للقرن 21 نظرا للتحديات التي تواجه دول المجلس المتعلقة بالمياه.

■ التأكيد على الاستمرار في تنفيذ برنامج عمل الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمياه الخليجي الذي يشتمل على عدد من المشاريع والأنشطة الخليجية المشتركة.

■ التأكيد على توصيات الهيئة الاستشارية الخليجية التي قدمتها في مرياتها عن الفترة (1999 – 2009) الصادرة عام 2010 بشأن استراتيجيات المياه الخليجية.

■ التأكيد على دعوة قمة أبوظبي (الدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ديسمبر 2010) وإعلان أبوظبي إلى العناية بالمياه والأمن الغذائي من خلال اتخاذ خطوات جادة وحثيثة نحو استراتيجية خليجية شاملة بعيدة المدى بشأن المياه وقضاياها في دول التعاون.

■ دعم أنشطة المجلس العربي للمياه وحثه على الاستمرار في تنفيذ مشاريع استراتيجية الأمن المائي العربي (2010 – 2030) ومواجهة تحدياتها، وكذلك دعم تفعيل دور مجلس وزراء المياه العرب في إعداد وتنفيذه لاستراتيجية الأمن المائي في الدول العربية، وتعزيز نشاط مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي.

■ دعم تبادل المعلومات والخبرات بين الدول العربية والخليجية.

■ تسريع تنفيذ المشروعات المائية الخليجية المشتركة كمشروع الربط المائي الخليجي.

8. إنشاء جهة ناظمة مستقلة ومتكاملة للموارد المائية تكون مستقلة في مهامها ووظائفها عن الأجهزة الحكومية المشغلة للموارد المائية والأجهزة التي تنفذ المشاريع المتعلقة بالمياه. ولكنها تكون مسؤولة عن الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتعمل على التنسيق بين الوزارات والأجهزة ذات العلاقة بإنتاج وتوزيع واستهلاك المياه وإعادة استخدامها وتدويرها مما يحسن من كفاءة استدامة المياه.

9. بناء القدرات البشرية التقنية والإدارية وتطويرها ولاسيما في مجال تخطيط وإدارة الموارد المائية ومشاريعها مقرونة بتوفير البرامج التدريبية الشاملة والأساسية، والتي تمكنها من وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية وما تطلبه من توفير البيانات والمعلومات ذات العلاقة وتحديد الاحتياجات المائية وإعداد المشاريع المطلوبة ومراقبة تنفيذها وتقييمها.

10. الاستفادة من التجارب الخليجية والعربية والدولية الناجحة في مجال حسن استخدام وكفاءة الموارد المائية واستدامتها وتقليل الفاقد منها وتخزينها وحملات التوعية والترشيد ومراقبة استخراج المياه الجوفية.

11. التأكيد على أهمية متابعة التأثيرات الخاصة بظاهرة تغير المناخ على الموارد المائية في دولة قطر ودعم إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بذلك.

12. تشجيع استخدام المياه المعالجة بعد ترقيتها للأغراض المتعددة إلى جانب ري بعض المزروعات لتقليل الضغط على الموارد المائية، وكذلك استخدامها في تعزيز احتياطات المياه الجوفية.

13. تشجيع استخدام مصادر الطاقة المستدامة كالرياح والطاقة الشمسية في إنتاج المياه المحلاة ودعم تطوير صناعة تحلية المياه المحلية وتحسين تقنيات تحلية المياه.

ثالثاً

اللقاءات والاجتماعات
والدورات التدريبية

(1) اليوم القطري للسكان 2015

احتفلت اللجنة الدائمة للسكان باليوم القطري للسكان بتاريخ 14 محرم 1437، الموافق 27 أكتوبر 2015 بفندق الفور سيزون، وذلك تحت شعار: "التقييم السداسي الأول للسياسة السكانية".



وشارك في هذا الملتقى أعضاء اللجنة الدائمة للسكان، وممثلون عن الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالسكان وقضايا التنمية، ورؤساء وأعضاء المجموعات التنفيذية (نقاط ارتكاز السياسة السكانية)، والمشاركون في إعداد السياسة السكانية، والمشاركون في إعداد استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، وممثلون عن مؤسسات وهيئات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضايا السكانية، وممثل عن صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وحددت أهداف الملتقى بـ:

○ تسليط الضوء على ما تم إنجازه حتى تاريخه من خطة تقييم برنامج عمل السياسة السكانية

○ التعرف على المنهجية التي سيتم تطبيقها خلال المرحلة القادمة من مراحل خطة التقييم

○ تحديد التغييرات الواجب إدخالها على برنامج عمل السياسة السكانية المتوقع صدوره في

أكتوبر 2016



وقد توزعت فعاليات اليوم القطري للسكان على ثلاث جلسات سارت على النحو التالي:

الجلسة الأولى

افتتح هذه الجلسة سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، وزير التخطيط التنموي والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، بكلمة (الملحق رقم 2- أ...) رحب فيها بالضيوف و متمنياً للمشاركين النجاح في تحقيق أهداف اليوم القطري للسكان.



وأشار سعادته في كلمته الافتتاحية إلى أن عملية التقييم تهدف إلى إعادة النظر في غايات السياسة السكانية وأهدافها وإجراءاتها، في ضوء التغيرات التنموية والسكانية التي شهدتها الدولة خلال السنوات الست الماضية. كما يهدف التقييم إلى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في أداء اللجنة الدائمة للسكان.

وألقى سعادة الدكتور/ محمد صالح عبدالله السادة وزير الطاقة والصناعة (ضيف شرف الاحتفالية) كلمة (الملحق رقم 2- ب) عبر فيها عن القناعة التامة بأن تحقيق غايات السياسة



السكانية وأهدافها يتطلب تضافر جهود جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات في الدولة والتنسيق فيما بينها ضماناً لنجاح تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية المعتمد. مؤكداً أن وزارة الطاقة والصناعة قد ساهمت مع غيرها من وزارات الدولة المختلفة في تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، ولاسيما في مجال البيئة والنمو الحضري.

ثم ألقى سعادة السيد/ محمد عبد الأحد، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، كلمة (الملحق رقم 2- ج) ركز فيها على أهمية التعاون القائم بين اللجنة الدائمة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان.



وتحدث السيد محمد عبد الأحد عن التلازم بين المسار التنموي والانساني، والتلازم بين التطور في نظم البيانات الإحصائية والسياسات السكانية جنباً إلى جنب، لاسيما في ظل إطلاق العالم للأجندة التنموية الدولية التي تسعى لاستدامة التنمية.

الجلسة الثانية

في الجلسة الثانية قدم السيد/ سلطان الكواري - نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان عرضاً حول المرحلة الثانية من مراحل خطة تقييم السياسة السكانية، بين فيه الخطوات التي سيتبناها المكتب الفني لاستكمال عملية التقييم المذكورة، كما قدم شرحاً تفصيلياً لآلية عمل مجموعات العمل خلال الجلسة التالية، مشدداً على أهمية مشاركة الجميع في مناقشة تساؤلات محور السكان والقوى العاملة، ومن ثم الانتقال لمناقشة كل فريق من فرق العمل لتساؤلات المحور الخاص به.



الجلسة الثالثة

أما الجلسة الثالثة، فقد خصصت للحلقات النقاشية لمجموعات متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، وذلك على النحو التالي:



أولاً) تنظيم الحلقات النقاشية: تنقسم الحلقات النقاشية إلى ست حلقات، يشارك فيها رؤساء المجموعات وأعضاؤها، ويشرف عليها خبراء وباحثو المكتب الفني، ويدير النقاش في كل منها أحد أعضاء اللجنة الدائمة للسكان، وذلك وفقاً لما هو مبين في الجدول التالي:

المشاركون في النقاش (رؤساء المجموعات+ الأعضاء)	الإشراف العام (خبراء المكتب الفني وباحثوه)	إدارة النقاش (أعضاء اللجنة الدائمة)
1: السكان والقوى العاملة	د. خضر زكريا + أ. موزة المسلم	العقيد/ عبدالرحمن ماجد السليطي
2: النمو الحضري والإسكان والبيئة	د. يوسف بريك + أ. عبدالهادي الشاوي	السيدة/ مها عيسى الرميحي
3: التعليم والتدريب والشباب	د. عبدالقادر لطرش + أ. موزة المسلم	السيد/ علي جاسم علي الكواري
4: الصحة العامة والصحة الإنجابية	د. يوسف بريك + أ. عبدالهادي الشاوي	الدكتور/ فالح محمد حسين
5: المرأة والطفولة	د. عبدالقادر لطرش + أ. مها السويدي	السيدة/ ملاك عبدالله الهاجري
6: المسنون وذوو الإعاقة	د. خضر زكريا + أ. خولة العبدالله	السيد/ مهنا عبدالرحمن القصيمي

ثانياً) التقسيم الزمني للحلقات النقاشية وموضوعاتها: تنقسم الحلقة النقاشية الواحدة إلى فترتين زمنية اثنتين، هما:

الفترة الزمنية الأولى (ساعة واحدة): خلال هذه الساعة، تقوم كل مجموعات العمل بمناقشة الأولويات المستقبلية (2016-2022) المتعلقة بمحور السكان والقوى العاملة في الدولة.

الفترة الزمنية الثانية (ساعة واحدة): وتشمل ما يلي:

- تقوم مجموعة السكان والقوى العاملة بجمع نتائج الحوار التي توصلت إليها مجموعات العمل وبلورة ملامح برنامج العمل المتعلق بغايات وأهداف المرحلة المقبلة في مجال التركيبة السكانية والنمو السكاني وسوق العمل.
- أما بقية المجموعات، فتعكف على بلورة ملامح برنامج العمل المتعلق بغايات وأهداف المرحلة المقبلة لكل مجموعة.

وقد شهدت الحلقات النقاشية مداوولات ثرية، عززتها إدارة أعضاء اللجنة الدائمة للسكان للنقاش، كما زاد من أهميتها دمج مجموعات العمل ذات الأهداف المتقاربة، مما ساعد على تبادل الآراء بين جميع المهتمين بكل من المحاور المذكورة.

وقد جُمعت خلاصات ما توصلت إليه كل من الحلقات النقاشية من قبل المكتب الفني، حيث سيقوم الخبراء والباحثون بدراستها واستخلاص التعديلات التي سيتم إدخالها على برنامج عمل السياسة السكانية.

(2) الدورات التدريبية:

بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية نفذت خلال عام 2015 مجموعة من الدورات التدريبية التي شارك فيها باحثو وباحثات المكتب الفني في مجالات مختلفة، كما هو مبين في الجدول التالي.

الدورات التدريبية المنفذة من قبل وزارة التنمية الإدارية خلال العام 2015

م	اسم الدورة	التاريخ	المدة
1	معالجة النصوص باستخدام وورد	15 - 19 / 3 / 2015	أسبوع
2	مهارات العمل الجماعي	17 - 21 / 5 / 2015	أسبوع
3	إعداد الرسائل والمذكرات الحكومية	18 - 29 / 10 / 2015	أسبوعين
4	معالجة النصوص باستخدام وورد	1 - 5 / 11 / 2015	أسبوع
5	مهارات التخطيط والمتابعة والتقييم	22 - 11 / 3 - 2015	أسبوعين
6	مايكروسوفت بوربوينت	29 - 11 / 3 - 2015	أسبوع
7	مهارات التعامل مع الآخرين	6 - 10 / 12 / 2015	أسبوع

رابعاً

المشاركة في الفعاليات
والنشاطات الداخلية والخارجية

المشاركات الداخلية

❖ **ملتقى بحوث السلامة المرورية متعددة التخصصات:** شاركت اللجنة الدائمة للسكان، في "ملتقى بحوث السلامة المرورية متعددة التخصصات" الذي ينظمه مركز قطر لدراسات السلامة المرورية بجامعة قطر بالتعاون مع اللجنة الوطنية للسلامة المرورية، وذلك يوم الأربعاء 20 مايو 2015. يهدف هذا الاجتماع الذي نُظم برحاب جامعة قطر إلى تعزيز البحث في مجال السلامة المرورية، وإتاحة الفرصة لجهات الدولة المعنية بتقديم تصوراتها ومقترحاتها البحثية في مجال السلامة المرورية. مثل اللجنة في هذا الاجتماع خبير المكتب الفني الدكتور عبد القادر لطرش.

❖ **اللقاء التشاوري مع خبير صندوق الأمم المتحدة للسكان:** عقد المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان لقاءً تشاورياً مع الدكتور حسن زكي، خبير صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك يومي الأربعاء والخميس 20 و21 مايو 2015 بمقر اللجنة الدائمة للسكان. تمحور هذا اللقاء حول تقديم الدعم الفني من قبل الصندوق في مجال تحديد وإقرار الآليات المنهجية الخاصة برصد نتائج استبيانات تقييم السياسة السكانية للدولة. وبعد اطلاع الخبير على الخطوات التحضيرية للمرحلة الأولى من مراحل تقييم برنامج عمل السياسة السكانية، التي بدأت في أكتوبر 2014، بما فيها أدوات التقييم (الاستبيانات)، وعلى سير عملية جمع البيانات التي تقوم بها مجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية، إضافة إلى قطاع الإحصاء في وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

❖ **ندوة "زواج الأقارب في قطر: الأسس الاجتماعية والعواقب الصحية":** شاركت اللجنة الدائمة للسكان في ندوة حول "زواج الأقارب في قطر: الأسس الاجتماعية والعواقب الصحية"، نظمها مركز العلوم الإنسانية والاجتماعية في كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر، وذلك يوم الخميس الموافق 4 يونيو 2015. تهدف هذه الندوة إلى مناقشة قضايا زواج الأقارب وأثره على الصحة في دولة قطر والمنطقة. ومن المنتظر أن يتبادل المشاركون في هذه الندوة نتائج المشروع البحثي متعدد التخصصات مع باحثين من مختلف التخصصات العلمية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع قد تم تمويله من قبل الصندوق القطري للبحث العلمي. حضر هذه الندوة الدكتور خضر زكريا، خبير المكتب الفني.

المشاركات الإقليمية

❖ **الاجتماع الخامس عشر للجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون الخليجية لدول الخليج العربي:** تلبية لدعوة من الأمانة العامة، عقدت لجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي اجتماعها الخامس عشر يومي الاحد والاثنين 17-18 جمادى الاولى 1436هـ الموافق 8 - 9 مارس 2015م ، في مقر الأمانة العامة بالرياض، وشارك فيه ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة (عدا دولة الإمارات العربية المتحدة). وقد ترأس هذا الاجتماع الأستاذ/ عبدالهادي صالح الشاوي، اخصائي سكاني - وزارة التخطيط التنموي والاحصاء واللجنة الدائمة للسكان - بدولة قطر ورئيس وفدنا.

وبعد مناقشة مستفيضة للمواضيع المطروحة في الاجتماع، ومذكرات الأمانة العامة بهذا الخصوص، تم الاتفاق على متابعه تنفيذ الإطار العام للاستراتيجية السكانية بدول المجلس، وتكليف المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون بدراسة مرثيات الدول الأعضاء حول استبانة الواقع السكاني وإعداد تقارير الواقع السكاني.

❖ الاجتماع الخامس والعشرين للجنة الوزارية للتخطيط والتنمية بدول مجلس التعاون

الخليجية: شاركت اللجنة الدائمة للسكان في الاجتماع الخامس والعشرين للجنة الوزارية للتخطيط والتنمية وذلك يوم الثلاثاء 19 مايو 2015 في مدينة الدوحة. شارك في الاجتماع وفود من جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة، وقد مثل اللجنة في هذا الاجتماع السيد/ عبد الهادي صالح المري. وفيما يتعلق بالبند الثالث من جدول أعمال هذا الاجتماع، فقد تدارست اللجنة الوزارية توصيات لجنة وكلاء وزارات وأجهزة التخطيط والتنمية حول محضر الاجتماع الخامس عشر للجنة السياسات السكانية، وقررت العمل على متابعة:

1. تنفيذ الإطار العام للاستراتيجية السكانية بدول المجلس

2. استبانة الواقع السكاني

3. تقرير الواقع السكاني

❖ الاجتماع الخامس لفريق عمل الأهداف الإنمائية للألفية: تلبية لدعوة الأمانة العامة

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، شاركت اللجنة الدائمة للسكان في الاجتماع الخامس لفريق عمل الأهداف الإنمائية للألفية الذي عُقد بمقر الأمانة العامة في الرياض وذلك يومي الأربعاء والخميس 10-11 يونيو 2015. مثلت اللجنة الدائمة للسكان في هذا الاجتماع السيد/ عبد الهادي صالح المري، القائم بأعمال مدير المكتب الفني بالإنابة، وقُدِّم عرضاً حول "خطة التنمية المستدامة لما بعد 2015: من أجل إدارة جديدة للتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، تطرق فيه إلى الواقع التنموي الجديد على المستويين الوطني والخليجي. كما استعرض أيضاً قضايا تهتمُّ أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015، وسبل إدارة التنمية في دول مجلس التعاون، والأولويات التنموية المستقبلية وطنياً وإقليمياً.

❖ الاجتماع السادس لفريق عمل الأهداف الإنمائية للألفية المقترحة لما بعد عام 2015:

تلبية لدعوة الأمانة العامة لدول الخليج العربية عقد فريق عمل الأهداف الإنمائية للألفية المقترحة لما بعد عام 2015 اجتماعه السادس يومي الأربعاء والخميس 9 - 10 سبتمبر 2015م في مقر الأمانة العامة بمدينة الرياض. وشارك في الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء والأمانة العامة، وترأس الاجتماع الأستاذ/ عبد الهادي الشاوي القائم بأعمال المكتب الفني باللجنة الدائمة للسكان. وقد استعرض الفريق مرثيات وملاحظات الدول الأعضاء على التقرير التجميعي المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015: الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام 2013: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض. واستذكر الفريق توصيته السابقة بتغيير مسمى الفريق ليصبح فريق

عمل أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015م، ويوصي باستمرار عمله ليصبح فريق دائم لدراسة ما يلي:

- متابعة تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة لما بعد 2015م للدول الأعضاء بعد إقرارها في سبتمبر 2015م.
- متابعة تحقيق المؤشرات الفنية لقياس أهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء بعد اعتمادها في مارس 2016م.

المشاركات العربية

❖ **الاجتماع السادس عشر للمجالس واللجان السكانية:** شاركت اللجنة الدائمة للسكان في الاجتماع السادس عشر للمجالس واللجان السكانية الذي نظمته إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة في جامعة الدول العربية، وبالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا". وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي انعقد في مقر الأمانة لجامعة الدول العربية بالقاهرة خلال الفترة 16-18/3/2015. وتركزت أعمال هذا الاجتماع على مدى ثلاثة أيام حول:

- تعزيز الاتساق بين المواقف الوطنية والإقليمية بشأن أولويات السكان بهدف التحضير لمشاركة الدول العربية في الدورة 48 للجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية (13-17 أبريل 2015).
- مناقشة العمليات الجارية على المستويين العالمي والإقليمي لصياغة أجندة التنمية العالمية الجديدة ما بعد 2015.

■ متابعة تنفيذ إعلان القاهرة للسكان والتنمية 2013 من خلال الإطار المرجعي المقترح. وقد مثل اللجنة في هذا الاجتماع الدكتور/ عبدالله الحمادي، مدير المكتب الفني للجنة بالإنابة، حيث قدّم عرضاً بعنوان "دور اللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر في تفعيل وتنفيذ إعلان القاهرة".

❖ **ورشة عمل حول "خدمات المعهد العربي للتخطيط ودوره الإنمائي":** شاركت اللجنة الدائمة للسكان، ممثلةً بالسيد/ عبد الهادي صالح المري، والسيدة/ خولة عبد الرحمن العبد الله، في ورشة عمل حول "خدمات المعهد العربي للتخطيط ودوره الإنمائي" التي نظمتها وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط في الدوحة يوم الأحد 3 مايو 2015. افتتح جدول أعمال هذه الورشة سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، وزير التخطيط التنموي والإحصاء، عضو مجلس إدارة المعهد العربي للتخطيط. وقد شارك في أعمال هذه الورشة عدد من موظفي وأطر مختلف جهات الدولة المعنية بالتخطيط في دولة قطر، تعرفوا من خلالها على سبل تطوير عمليات التخطيط والتنمية والجودة، كما اطلعوا على خدمات المعهد العربي للتخطيط في مجالات تعزيز التخطيط التنموي في الدولة، وتعميق المفاهيم المتعلقة بالاستراتيجيات والخطط، وغيرها من القضايا الهامة.

❖ الاجتماع (79) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب: انعقد هذا الاجتماع بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة خلال الفترة 13-14 مايو 2015. وشاركت دولة قطر ممثلة بسعادة الوكيل المساعد لشؤون الإسكان بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية / عبدالله محمد عجاج الكبيسي، رئيساً للوفد وعضوية كل من:

- ناصر مهنا المناعي – مدير إدارة الإسكان الحكومي بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية
- عبدالهادي صالح الشاوي – القائم بأعمال المكتب الفني باللجنة الدائمة للسكان
- أحمد حسين – مسؤول العلاقات العامة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وقد تمحور هذا الاجتماع حول مناقشة بندين اثنين، هما: الاستراتيجية العربية للتنمية الحضرية المستدامة والإسكان، والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

خامساً

التوعية والإعلام

تعمل اللجنة الدائمة للسكان وباستمرار على تطوير عملها الإعلامي على أكثر من صعيد، وذلك في إطار جهودها الرامية لنشر الثقافة السكانية والتعريف بقضاياها على مستوى الدولة وتوعية الجمهور بأهمية السياسة السكانية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر.

فبالإضافة إلى الخطة الإعلامية التي تم وضعها من قبل خبير مكلف من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي من المتوقع العمل بها جنباً إلى جنب مع تطبيق برنامج عمل السياسة السكانية المحدث (2016-2022)، أصدرت اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2015 أربعة أعداد من نشرة "سكان".

وتهدف الموضوعات المنشورة في هذه وغيرها من الأعداد السابقة من نشرة "سكان" إلى نشر الوعي بالقضايا والموضوعات المحلية والإقليمية والعربية والدولية ذات العلاقة بالسكان والتنمية بحيث يتحول هذه الوعي إلى سلوك يومي يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الغايات العليا للسياسة السكانية التي تخضع حالياً للمراجعة والتقييم السداسي الأول.

فعلى سبيل المثال، يتناول العدد رقم 30، وهو آخر عدد تصدره اللجنة من

النشرة، موضوعات كتلك التي تتعلق باليوم القطري للسكان، الذي تم الاحتفال به في 2015/10/27 تحت شعار "التقييم السداسي الأول للسياسة السكانية"، أو تلك التي تركز على إيجابيات سياسات العمل التي تسعى للمواءمة بين عمل المرأة خارج المنزل ومسؤولياتها المنزلية بما يسهم في تحقيق مستوى أعلى من الرضى الوظيفي والتماسك الأسري وزيادة مساهمة الإناث في قوة العمل، أو الموضوعات الذي تهدف إلى إطلاع القارئ على أحدث التقارير الدولية حول السكان والتنمية، كتقرير "حالة سكان العالم 2015" الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتقرير التنمية البشرية 2015 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي تم تصنيف دولة قطر فيه بالمرتبة الأولى عربياً والثانية والثلاثين عالمياً ترجمة للجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في ميادين الصحة والتعليم والإنتاج.



الملاحق

الملحق رقم (1)

1/أ- كلمة سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النابت

وزير التخطيط التنموي والإحصاء

رئيس اللجنة الدائمة للسكان

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السعادة،

الإخوة الضيوف،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

اسمحوا لي، بداية، أن أرحب أجمل ترحيب بضيفي شرف هذه الاحتفالية، سعادة الدكتور/ محمد صالح عبدالله السادة، وزير الطاقة والصناعة، وسعادة السيد/ صلاح بن غانم ناصر العلي، وزير الشباب والرياضة، وأن أرحب بسعادة السيد محمد عبد الأحد، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية، وأن أشيد بتعاون الصندوق معنا منذ انطلاق السياسة السكانية وبمشاركته في تقييم هذه السياسة. كما أرحب بكم جميعاً في اليوم القطري للسكان الذي تحييه اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر كل عام، بهدف تركيز الاهتمام على قضايا السكان، والتوعية بها في سياق الخطط والبرامج الإنمائية الشاملة، ولاسيما "رؤية قطر الوطنية 2030" و"استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016".

الحضور الكرام:

لقد بدأ المكتب الفني للجنة عملية التقييم، التي تهدف إلى إعادة النظر في غايات السياسة السكانية وأهدافها وإجراءاتها، في ضوء التغيرات التنموية والسكانية التي شهدتها الدولة خلال

الفترة الماضية. كما يهدف التقييم إلى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في أداء اللجنة الدائمة للسكان، علماً بأن اللجنة ليست جهة منفذة للإجراءات التي يحددها برنامج العمل، بل تقتصر مهمتها على متابعة التنفيذ، الذي تتولاه الوزارات والهيئات المعنية في الدولة. وسيكون العام القادم حافلاً بالعمل على إنجاز التقييم، ووضع برنامج العمل الجديد الذي نأمل أن يتماشى مع التغيرات التنموية والسكانية التي شهدتها الدولة خلال السنوات الأخيرة.

ولعل من حسن الطالع، أن يترافق العمل على تقييم السياسة السكانية مع صدور نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2015، مما يتيح فهماً أدق للواقع السكاني في الدولة، كما يترافق مع نتائج مراجعة استراتيجية التنمية الوطنية، التي أنجزتها وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، بعد انقضاء منتصف الفترة المحددة لتنفيذ الاستراتيجية، مما يتيح مزيداً من التنسيق والتكامل بين مشاريع الاستراتيجية وإجراءات برنامج عمل السياسة السكانية.

الحضور الكرام:

إن عملنا هذا لا يقتصر على تقييم ما تم تحقيقه، بل يسعى كذلك إلى محاولة رسم ملامح قطر الغد، وخاصة ملامحها السكانية في ضوء التحديات المستقبلية المرتبطة بالمشاريع التنموية الواسعة والطموحة التي تم إطلاقها أو التي يجري إطلاقها. ولهذا، يسعدنا أن نتشاور ونتبادل الرأي معكم ومع جميع شركائنا في الدولة وفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، حول أحد أهم جوانب مستقبل بلدنا المتمثلة في تأثير التحديات التنموية على تركيبته السكانية، وأن نعمل معاً على وضع الحلول الناجعة لتلك التحديات المحتملة.

إن التحديات المستقبلية في مجال القوى العاملة والواقع السكاني متعددة، ولن ننجح في رصد مختلف هذه التحديات والتحكم بها إلا من خلال تطوير الشراكة والعمل المؤسسي بين مؤسسات الدولة المعنية بقضايا التنمية والسكان والتخطيط الاستراتيجي. ولعل مداولاتكم اليوم تشكل عنصراً هاماً من عناصر هذه الشراكة، التي نأمل أن تتواصل بالتواتر التي تمكنا جميعاً من رسم ملامح قطر الغد.

ضيوفنا الأعزاء ايها الإخوة والأخوات،

اسمحوا لي، في هذا المقام، أن أشكر مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات الوطنية على تفاعلها الإيجابي والمتواصل مع مجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية للدولة. كما أشكر مجموعات العمل وخبراء المكتب الفني وباحثيه الذين يعملون، بكل جدية، من أجل إنجاز تقييم السياسة السكانية وبرنامج عملها، راجياً أن تكلل جهودهم بالنجاح في إنجاز تقرير التقييم وإعداد برنامج العمل الجديد قبل احتفالنا باليوم القطري للسكان في العام القادم بإذن الله.

في الختام أجدد شكري لكم لمشاركتكم معنا في فعاليات اليوم القطري للسكان راجياً من الله سبحانه وتعالى أن يسدد خطانا لما فيه عزة المجتمع القطري ورفعته.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

1/ب- كلمة سعادة الدكتور/ محمد بن صالح السادة

وزير الطاقة والصناعة

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب وزير التخطيط التنموي والإحصاء

سعادة السيد/ صلاح بن غانم ناصر العلي وزير الشباب والرياضة

سعادة السيد/ محمد عبد الأحد، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالمنطقة

العربية

أصحاب السعادة،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

اسمحوا لي، بداية، أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب وزير التخطيط التنموي والإحصاء، لتكرمه بدعوتي لحضور هذه الاحتفالية الهامة التي تحييها اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر كل عام، للتداول حول أهم قضايا السكان، في علاقتها بالخطط والبرامج الإنمائية الشاملة لدولتنا العزيزة. فالمسألة السكانية هي واحدة من أهم المسائل التي تطرح العديد من التحديات في الطريق نحو تحقيق "رؤية قطر الوطنية 2030"، التي أطلقها ويرعاها سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى.

وانطلاقاً من قناعتنا التامة بأن تحقيق غايات السياسة السكانية وأهدافها يتطلب تضافر جهود جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات في الدولة والتنسيق فيما بينها ضماناً لنجاح تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية المعتمد، ساهمنا في وزارة الطاقة والصناعة مع غيرنا من وزارات الدولة المختلفة في تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، ولاسيما في مجال البيئة والنمو الحضري. ولم تقتصر مشاركتنا على ما ذكر فحسب، بل أيضاً ساهمنا بفعالية في الفريق الوطني للأهداف الإنمائية الذي قامت بتشكيله وزارة التخطيط التنموي واللجنة الدائمة للسكان. بالإضافة إلى مساهمتنا في مراجعة تقارير حالة سكان قطر وتقييمها.

ولأهمية ما تقوم به اللجنة الدائمة للسكان حالياً وفي المستقبل، فإننا نؤكد استعدادنا التام للمزيد من التعاون المثمر من أجل أن تصبح السياسة السكانية برنامجاً وطنياً تنعكس آثاره الإيجابية على الجميع دون استثناء.

الحضور الكرام:

لقد حبا الله دولتنا الفتية بثروة ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، وعملت قيادتنا الرشيدة على استثمار عائدات تلك الثروة لإحداث تنمية صناعية وخدمية شاملة، تعود بالخير على جميع سكان الدولة، وتحفظ حق الأجيال القادمة في جني ثمار تلك التنمية. غير أن مواردنا البشرية المحدودة لا تكفي لتلبية احتياجات خطط التنمية الطموحة، فكان لا بد من استقدام أعداد كبيرة من الأيدي العاملة من مختلف أنحاء العالم من أجل تلبية تلك الاحتياجات. ولقد عملت القوى العاملة الوافدة، وما تزال تعمل، بكل جد ونشاط، وبالتعاون الوثيق مع أبناء الوطن، على إنجاز خطط التنمية وبرامجها على أحسن وجه وفي مواعيدها المحددة.

وهذه الأعداد الكبيرة من الوافدين، بعاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم المتنوعة، في الوقت الذي تتيح لنا إثراء ثقافتنا الوطنية بالتعرف على الثقافات الأخرى والتفاعل معها، إلا أنها تطرح على المسؤولين وصناع القرار تحديات عديدة، لعل أهمها ما يتعلق باختلالات التركيبة السكانية، وما يترتب عليها من آثار على الهوية الوطنية والثقافة العربية الإسلامية التي نعتز بها.

من هنا تأتي أهمية السياسة السكانية التي تعمل اللجنة الدائمة للسكان على تنفيذ برنامجها منذ عام 2009، والتي تحتاج دائماً إلى المراجعة وإعادة النظر، بما يتلاءم مع التطورات التنموية والسكانية المتواصلة التي تشهدها الدولة. وهذا ما أكدته وثيقة السياسة السكانية للدولة من أن السياسة السكانية في أي بلد كان ليست أمراً ناجزاً وكاملاً، بل هي منظومة مرنة ومتواصلة من صياغة الأهداف وتحقيقها، ثم الانتقال إلى أهداف أخرى أكثر تقدماً وهكذا... مع التصحيح والتعديل والتصويب في سياق التطبيق العملي لبرنامج العمل وفي ظل المستجدات السكانية الطارئة.

أيها الإخوة والأخوات،

اسمحوا لي، في هذه المناسبة الهامة، أن أعبر عن تقديري العميق لما تقوم به وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، واللجنة الدائمة للسكان من أنشطة، وما تصدره من نشرات ودراسات تسهم في الارتقاء بمستوى الوعي الاجتماعي لدى سكان الدولة جميعاً، وتعرّف الجميع بالواقع التنموي والسكاني، وتحفزهم على المشاركة الفعالة في الدفع بمسيرة وطننا نحو مزيد من التقدم والازدهار. وإنني لأرى في احتفالية اليوم القطري للسكان، وغيرها من المناسبات التي يلتقي

ففيها الخبراء والمسؤولون، فرصة ثمينة للتشاور وتبادل الرأي حول مختلف القضايا التي تهم مجتمعنا القطري.

في الختام أجدد شكري لكم لدعوتي للمشاركة في احتفالياتكم، وأتمنى لمداولاتكم النجاح في الخروج بالخطط والآليات المناسبة لتحقيق الأهداف التي وضعتها لليوم القطري للسكان في المرحلة القادمة.

والسلام عيكم ورحمة الله وبركاته.

1/ج- كلمة سعادة السيد/ محمد عبد الأحد

المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية

جمهورية مصر العربية- القاهرة

سعادة الدكتور / صالح بن محمد النائب، وزير التخطيط التنموي والإحصاء، رئيس اللجنة الدائمة للسكان.

سعادة الدكتور/ محمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة

سعادة الدكتور / صلاح بن غانم العلي، وزير الشباب والرياضة

أصحاب السعادة

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسعدني أن أشارككم احتفالكم باليوم القطري للسكان، والذي يعتبر محطة فارقة في متابعة الاهتمام بالسكان الذين هم هدف التنمية وأداتها. وكما تعلمون، فقد كانت احتفالية العالم باليوم العالمي للسكان في هذا العام في شهر تموز الماضي تحت شعار "الفئات الضعيفة والمهمشة في مواجهة حالات الطوارئ". وفي ذات الوقت احتفل العالم في العشرين من أكتوبر الجاري باليوم العالمي للإحصاء تحت شعار "إحصاءات أفضل تعني حياة أفضل".

من هنا نجد التلازم بين المسار التنموي والإنساني، والتلازم بين التطور في نظم البيانات الإحصائية والسياسات السكانية جنباً إلى جنب، لاسيما في ظل إطلاق العالم للأجندة التنموية الدولية التي تسعى لاستدامة التنمية وبناء الشراكات الدولية والمحلية بين كافة القطاعات بما فيها القطاع العام والخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من أجل التركيز على كافة فئات السكان بمن فيهم المجموعات المهمشة، كالمعاقين والأيتام والأرامل والنساء والأطفال لتحقيق شعار "تنمية لا تترك خلفها أحداً".

السيدات والسادة

إن احتفالكم اليوم يرسل إشارة مهمة مفادها أن دولة قطر تولي اهتماما خاصا بأجندة السكان والتنمية والتي تركز على السكان وحقوقهم ورفاههم. وقد ترجمتم هذا الاهتمام بإطلاق السياسة السكانية عام 2009 بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي

بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته، وفي إطار رؤية قطر العام 2030 لتحقيق التنمية المستدامة وتأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل. ويسرني أن أسجل باعتزاز التقدم الذي حققته قطر في أجندة السكان والتنمية، ولا زال هناك المزيد من الإبداعات والإنجازات التي سنشهدّها على الطريق.

السيدات والسادة

لقد لعبت دولة قطر خلال السنوات الماضية، ولا تزال، دوراً إقليمياً بارزاً في الدفع بالقضايا السكانية نحو مقدمة الأولويات التنموية على مستوى الدولة والمنطقة العربية. فقد استضافت المؤتمر الإقليمي للمراجعة الثالثة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام 2009، الذي تم بعده إطلاق السياسة السكانية لدولة قطر. كما استضافت قطر الاجتماع الثالث عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان عام 2012، والذي كان المحطة الأولى للتحضير للمراجعة الأخيرة لبرنامج العمل الحالي والتحضير لمرحلة ما بعد عام 2014. وإننا نتطلع لاستمرار هذا الدور الريادي لا سيما في الجهد الإقليمي الرامي لتطوير قائمة مؤشرات السكان والتنمية في إطار مؤشرات التنمية المستدامة وتحسين توفر البيانات الإحصائية اللازمة لرصد التقدم في أجندة السكان والتنمية في إطار التنمية المستدامة.

ونحن في صندوق الأمم المتحدة للسكان ننظر إلى دولة قطر كشريك استراتيجي وأساسي من أجل النهوض وتطوير العمل في قضايا السكان والتنمية في المنطقة العربية. ويسرني دعوتكم للفريق الفني الذي سيشكله صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع جامعة الدول العربية والاسكوا لصياغة القائمة الإقليمية لمؤشرات السكان والتنمية، والتي تتناغم مع ما سيقر في مارس القادم بشأن قائمة المؤشرات الدولية مع الأخذ بالاعتبارات اهتمامات المنطقة العربية، والتي ستشكل أساساً لرصد التقدم المحرز إقليمياً في مجال السكان والتنمية.

السيدات والسادة

إن تطبيق السياسات السكانية في إطارها الوطني والتركيز على حقوق الفرد والأسرة وتحسين الخدمات المقدمة لهما يستدعي إدراكاً واعياً للتفاعل بين السكان والتنمية، وآليات الوصول لحقوق الفرد عبر الوحدة الاجتماعية الأصغر وهي الأسرة والتفاعل التكاملي بين حقوق الفرد وحقوق الأسرة. كما يتطلب ذلك استثماراً في تطوير النظم الإحصائية وإجراء البحوث العلمية حول الأوضاع السكانية بمشاركة العلماء والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، وتطوير السجلات الإدارية والمركزية لرصد وجسر فجوة اللامساواة بين الأجيال وفجوة النوع الاجتماعي والفجوات بين مختلف فئات السكان في كافة أماكن تواجدهم، لذلك فإنني ادعوكم لاستكمال جهودكم السابقة وزيادة الاستثمار في البحث العلمي الهادف لفهم العلاقة بين حقوق الفرد والأسرة وجسر الفجوة المجتمعية بين السكان من أجل تقديم نموذج تنموي كمساهمة من دولة قطر والمنطقة

العربية في التعاطي الإيجابي مع الأجندة التنموية الدولية في فهم تلك العلاقة، ونحن مستعدون للتعاون في هذا المجال كجزء من التزامات الصندوق في تطوير أجندة السكان والتنمية في المنطقة العربية.

السيدات والسادة

تشكل السياسات السكانية إطاراً تنموياً مرناً لتحسين حالة السكان، لذلك فإن المراجعة الدورية والتقييم المستمر للسياسات السكانية أمر في غاية الأهمية، لذلك فإن التقييم الذي أجرته دولة قطر لسياساتها السكانية يقدم نموذجاً آخر على الالتزام بالمعايير المهنية والممارسات الفضلى في التعامل مع قضايا السكان والتنمية، ونأمل أن يستمر هذا النهج لما فيه من مصلحة لتحقيق أهداف السياسة السكانية باستخدام أفضل السبل وأحدث الوسائل بالاعتماد على أدلة من واقع الحال الميداني وفقاً للمعايير العلمية.

وأخيراً، نهنئكم على كل ما أنجزونتمنى أن نشهد المزيد من الإنجازات على الصعيد الوطني ومساهمات مستقبلية إضافية على الصعيد الإقليمي، حيث يعتبر صندوق الأمم المتحدة للسكان دولة قطر شريكاً طويلاً المدى قادراً على التأثير والإسهام في تطور أجندة السكان والتنمية بما يعود بالخير والرفاه على شعوب المنطقة جميعاً....

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته